

## أثر السياحة في بيئة الساحل السوري وطرق حمايتها

الدكتور جلال بدر خضرة\*

(تاريخ الإيداع 1 / 9 / 2008. قبل للنشر في 22 / 12 / 2008)

### □ الملخص □

يتعرض المجمع الطبيعي في المنطقة الغربية من الجمهورية العربية السورية لتأثيرات الأنشطة البشرية وذلك نتيجة للفعالية الزائدة للنشاط البشري أو للتوسع في استثمار الأرض من أجل السياحة والاستجمام، هذا يتطلب منا حماية المناطق الطبيعية لاسيما العذراء منها والحفاظ عليها والتي تمثل قيمة خاصة للبشرية. وذلك للحيلولة دون تدهور البيئة الطبيعية، تركز هذه الدراسة على دراسة الواقع السياحي القائم وذلك لوضع استراتيجية مستقبلية لاستثمار هذا المجمع الطبيعي يراعي فيهما الحفاظ على الموارد السياحية المتاحة وتحديد قدرتها على تلبية المتطلبات السياحية، ومقدرتها على الحمولات السياحية وتحديد البيئة الطبيعية، والإقليمية للمنطقة الغربية من القطر.

الكلمات المفتاحية: البيئة، السياحة، الساحل السوري.

\* مدرس - قسم الجغرافيا . كلية الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

## The Effect of Tourism on the Environment of the Syrian Coast and Ways of Protecting It

\*Dr. Jalal Bader Khadra

(Received 1 / 9 / 2008. Accepted 22 / 12 / 2008)

### □ ABSTRACT □

The western part of the Syrian Arab Republic is exposed to the negative effects of human activities in the natural environment due to increased human activities or expansion in the exploitation of land for recreation and tourism. Therefore, masseurs are required to protect and preserve the natural areas, especially the virgin ones, because of their value for human beings. In order to do that, this study focuses on examination of the current status so as a future strategy can be devised for the exploitation of the natural environment in a way that meets the requirements of tourism without negatively nature in the western part of Syria.

**Keywords:** Environment, Tourism, Syrian Coast.

---

\*Assistant professor, Department of Geography, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**مقدمة:**

إن السياحة كأى مجال من مجالات النشاط البشري قادرة على الاستغلال غير المألوف والجائر للثروات الطبيعية. هذا يتطلب منا حماية هذه الثروات لاسيما حماية أماكن الطبيعة العذراء وبعض الشواهد والآثار التاريخية والثقافية التي تعتبر ذات قيمة خاصة للبشرية من النشاط السياحي لذلك تقوم الدول بالإعلان عن وضع أراضي معينة تحت الحماية الخاصة وتوضع قيود صارمة على النشاط الاقتصادي في هذه المناطق البرية أو البحرية أو تمنعه كلياً. كما تتم ممارسة النشاط السياحي في هذه المناطق بشكل محدود في مكان وزن محددين. (الجلاد، 1998).

فالتلوث بأنواعه، واستنزاف الموارد الطبيعية يتجلى في تدهور (التراث الطبيعي والحضاري للسكان) وما يمكن أن تسببه التنمية العشوائية من مشكلات لا تنتهي، إلا إذا كانت هناك خطة مدروسة تتبنى الحاجة المتزايدة ولا نتعارض مع اعتبارات حماية البيئة وعدم تدهور الموارد الطبيعية مادياً وحضارياً واقتصادياً وإنسانياً. (الجلاد، 2000).

فالسياحة إذا لم يحسن استثمارها فإنها تشكل عبئاً كبيراً على البيئة لتعريضها الماء والهواء والتربة للتلوث كما تؤثر سلباً على المواقع الأثرية والحضارية إذ لم تتم مراقبتها بحزم شديد وإخضاعها لرقابة بيئية مسؤولة بالإضافة إلى ذلك فإن للسياحة في بعض الأحيان تأثيراً على الأخلاقيات العامة والموروثات الثقافية (مقابلة، الذيب، 2000).

هذا وتحمل السياحة مكانة خاصة في نظام البيئة واستثمار الطبيعة وسط المجالات الأخرى للنشاط البشري. فالآثار السلبية للتنمية السياحية غير الواعية بالبيئة مما تسبب في إفساد البيئة الطبيعية وتتجلى في الآتي:

- 1 . تغيير الوضع البيئي للإقليم مما يترتب عليه تدهور في بيئته.
- 2 . الضغوط الناجمة عن المضاربات والمؤدية إلى تدمير الأراضي والإطار السكني الطبيعي.
- 3 . شغل مساحات من الأرض بمشروعاتها، وإيجاد نشاطات إنتاجية وخلل في استخدامات الأرض يصعب تداركها أو التوفيق بينها.
- 4 . خلل في الطاقة الاستيعابية مما يترتب عليه القضاء على مستوى الجودة البيئية للمنطقة التي تقوم فيها هذه المشروعات. (الجلاد، 2000).

**أهمية البحث وأهدافه:**

إن استخدام السياحة للبيئة قد يترتب عليه تدهور في قيمتها كما يؤدي إلى تدهور العنصر الذي يعد من أهم العناصر التي تقوم عليها السياحة، ولكن تدهور البيئة وتلويثها لا يعود للنشاط السياحي وحده فالسياحة مجرد عامل مساعد على تدهور البيئة وزيادة حدة التلوث في بعض الأحيان، إن لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع ذلك في خطط التنمية السياحية. وتمثل السياحة البيئة اتجاهاً جديداً للتطور الديناميكي في صناعة السياحة. إن حماية البيئة من السياحة في الساحل السوري يشكل موضوعاً مهماً لتبيان مدى تأثير نظام البيئة واستثمار الطبيعة وسط المجالات الأخرى من أجل الحفاظ على البيئة ومحاولة احتواء التنوع الحيوي في دراسة مشكلة التأثير السلبي للسياحة على البيئة وإبراز التراث الطبيعي في إقليم الساحل السوري ودوره في السياحة وكيفية التوسع العشوائي في استثمار الأرض من أجل الاستجمام وإبراز اتجاهات استيعاب الإقليم لضغط الاستجمام.

تؤثر السياحة مثلما هو الحال بالنسبة لأي نشاط بشري على المجمع الطبيعي وتعد سبباً في تردي حالة الطبيعة (أثناء الفعالية الزائدة للنشاط السياحي) لذلك يجب عند ممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياحي مراعاة الشروط البيئية (جعل النشاط السياحي متوافقاً مع شروط البيئة) وستحاول في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- 1<sup>°</sup> إبراز أهمية التفاعل بين السياحة والبيئة وتحديد مقوماته وربطه بالتنمية.
- 2<sup>°</sup> الاستثمار العلمي لموارد التراث الطبيعي التي تعد مركز جذب سياحي وتحديد مواقعها وتخطيطها.
- 3<sup>°</sup> تحديد اتجاهات استثمار الساحل السوري من أجل السياحة والاستجمام في المستقبل.
- 4<sup>°</sup> وضع استراتيجية مستقبلية للحد من ضغط الاستجمام على البيئة، وكذلك التوسع الزراعي والصناعي، وذلك عن طريق تحديد المناطق البيئية الطبيعية للمنطقة الغربية من سورية.

### منهجية البحث:

استخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها وكذلك المنهج الكارتوغرافي فقد تم وضع بعض الخرائط لغربي سورية إضافة إلى الدراسة الميدانية للساحل السوري، وتحديد المناطق البيئية وتحديد البنية المكانية (درجة الاستيعاب من أجل السياحة والاستجمام لغربي سورية).

### أولاً: حماية البيئة من السياحة، السياحة والبيئة:

إن السياحة البيئية تعتمد وبصورة رئيسية على الموارد الطبيعية المستدامة والقابلة للتجديد فإذا كانت القاعدة الذي تستند لها سياحة البيئة والموارد هي قاعدة مستدامة، متجددة، فلا بد أن يكون ما يقام عليها من أنماط وأشكال وأنواع من السياحة مستدامة ومتجددة وفي ذات الوقت قابلة وبسهولة ويسر على أن يعاد تجديدها ووجودها والحفاظ عليها وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة (حوامدة، الحميري، 2006)، مثال ذلك مرحلة تطور السياحة في نهاية القرن العشرين، عندما لم يقتصر النشاط السياحي في بعض الحالات، على خرق القوانين وانتهاكها فحسب، بل وحتى حقوق الإنسان المعنوية والأخلاقية. لذلك يتوجب ضبط وتنظيم النشاط السياحي على المستوى الحكومي وما بين الحكومات لاسيما مسائل البيئة. (Azar, 1972).

تؤثر السياحة كغيرها من الأنشطة البشرية في المجمع الطبيعي، وتعد سبباً في تردي حالة الطبيعة لذلك يجب مراعاة الشروط البيئية عند ممارسة أي نوع من أنواع النشاط السياحي. (Alaff e, 1983) كما هو مبين في (الجدول رقم 1)

الجدول (1) تقويم أثر السياحة في الوسط المحيط

الناتج	أثر العامل البشري والطبيعي
إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية والحرارية من قبل السياح وطاقم الخدمة	الهواء: الرائحة
في المطبخ، عند التنظيف، في الحمامات (الساونا)، في الغرف، عند تقديم الخدمات	الماء: التزويد بالمياه، استهلاك المياه
عند تقديم الخدمات السياحية واستعمال المخلفات	التربة والمياه الباطنية: حماية المياه
في مكان الترويج عند تقديم الخدمات السياحية	الضجيج: مستوى الضجيج
	التأثير البصري: المكان، المنطقة المحيطة. النفايات، الخدمات السياحية

هذا يتطلب منا الحفاظ على البيئة الطبيعية لاسيما حماية أماكن الطبيعة العذراء، وبعض المعالم والآثار التاريخية والثقافية، التي تعتبر ذات قيمة خاصة للبشرية من النشاط السياحي. لذلك تقوم الدول بالإعلان عن وضع أراضٍ معينة تحت الحماية الخاصة. وتوضع قيود صارمة على النشاط الاقتصادي في هذه المناطق البرية أو البحرية أو تمنعه كلياً. كما تتم ممارسة النشاط السياحي في هذه المناطق بشكل محدود وفي مكان وزمان محددين. يمثل هذا

التوجه السياحي أحد أنواع السياحة البيئية، والسياحة البيئية الموجهة، التي تقوم بها مؤسسات تنظيم السفريات إلى المناطق الطبيعية البكر بقصد مشاهدة ودراسة النبيت والوحيش، والمتعة الجمالية. (المنهراوي وحافظ، د.ت) يعد تأسيس الحدائق الوطنية الشكل الأكثر انتشاراً بين أشكال تنظيم المحميات، وذلك بناءً على قرار من قيادة الدولة، أو بقرارات من المنظمات الدولية مثل اليونسكو. وفقاً لهذه القرارات لا يسمح في الحدائق الوطنية القيام بالأنشطة الاقتصادية، واستثمار واستغلال الموارد الطبيعية، واستخراج الثروات المعدنية، والسكن فيها. تقتصر الأنشطة السياحية المسموح بها هنا على مناطق محدودة بقصد التواصل مع الطبيعة والثقافة والحصول على المتعة الجمالية. (دياب، خضرة، 2006).

يتم تأسيس الحدائق الوطنية في الأماكن التي لم تتعرض الأنظمة البيئية فيها إلى التخريب الواضح والملمس، ولم تتغير نتيجة للنشاط البشري، إذ بقي عالم الحيوان والنبات فيها على حاله الأصلي. يوجد في العالم المئات من هذه الحدائق، بالإضافة إلى الحدائق الوطنية، هنالك أنواع عديدة من الأراضي الطبيعية المحمية، يكون النشاط السياحي والترويحي فيها محدوداً أو ممنوعاً كلياً: (Apramov, 1985). تمثل السياحة البيئية اتجاهاً جديداً للتطور الديناميكي في صناعة السياحة، وتختلف آراء الباحثين حول تعريفها، ولا يوجد حتى الآن تعريف جامع لها، وقد دخلت مختلف مجالات النشاط السياحي (خربوطلي، 2002)، ويبين الجدول (2) العلاقة بين السياحة والبيئة.

الجدول (2) العلاقة بين السياحة والبيئة<sup>1</sup>

تقسيمات البيئة والمنظومة البيئية	تقسيمات السياحة	الأنشطة السياحية
البيئة الطبيعية Natural Environment	مغريات طبيعية (مياه، غابات، حيوان، مناخ)	سياحة: علمية، ترفيهية، استجمامية، علاجية...
البيئة الاجتماعية Social Environment	مغريات اجتماعية (نظم اجتماعية، سياسية، عادات وتقاليد... أعراف) صناعات يدوية	سياحة: ثقافية، دينية، سياحة المناسبات والمهرجانات.
البيئة الاصطناعية Man-mode-Environment	مغريات اصطناعية (معالم حضرية، فنادق، مطاعم، نقل...)	سياحة: تجارية، رجال أعمال...

وعموماً فالسياحة البيئية: هي سياحة موجهة إلى الطبيعة لا تلحق الضرر بها (أو تلحق بها أقل الأضرار) وتهدف إلى التعليم والتوعية البيئية، وتشكيل علاقات صداقة ومودة مع البيئة، وتعتني بحماية الوسط الاجتماعي والثقافي المحلي، وتحقق تنمية مستدامة للمنطقة (Zorin. Etc-2000)

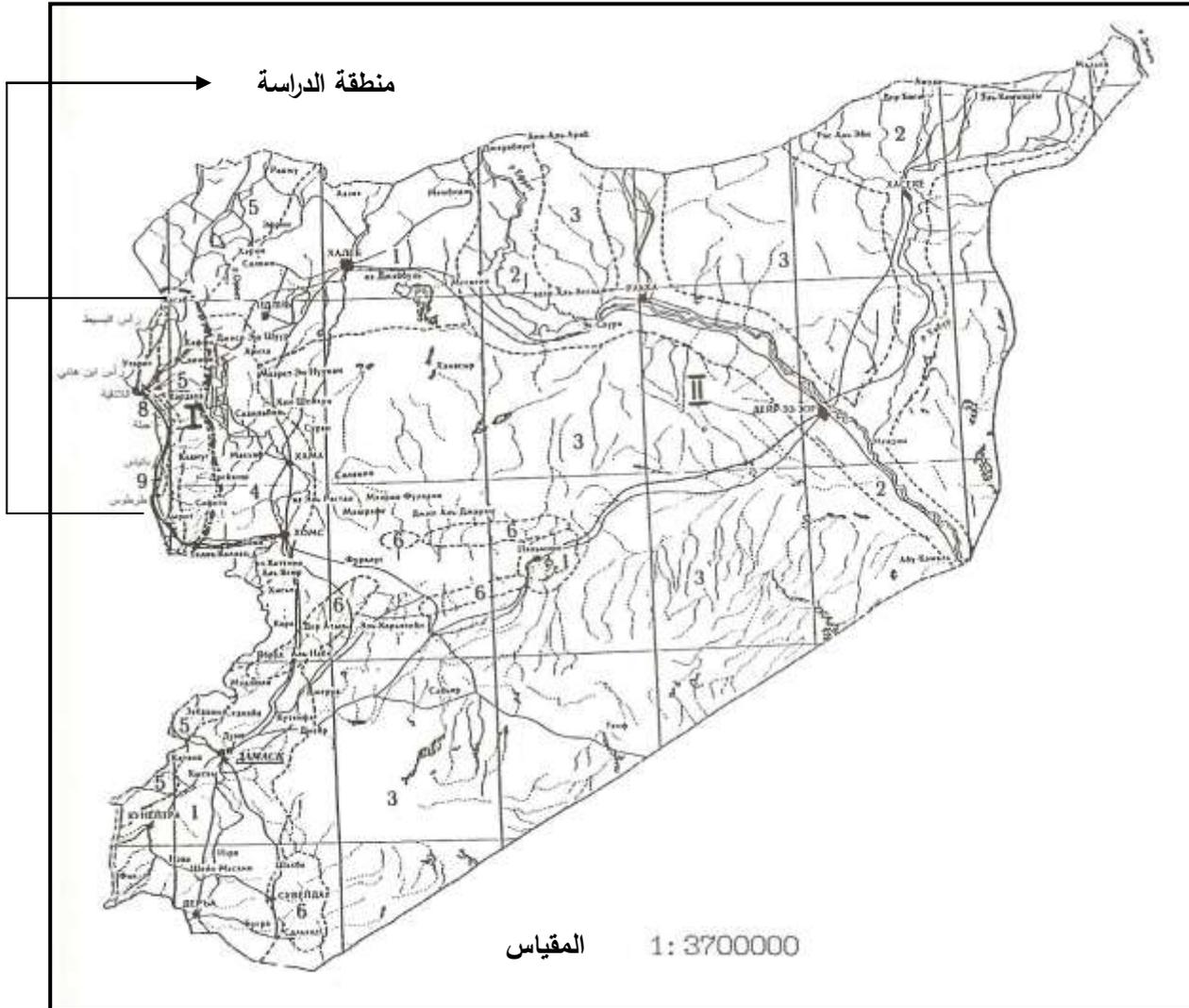
### النتائج والمناقشة:

تم تمييز المناطق البيئية الطبيعية التالية ضمن حدود الإقليم الغربي السوري:

I . المنطقة الغربية السورية ذات التوتر البيئي من الدرجة الطبيعية (الجبليّة . الحراجية، الساحلية، الصناعية، الساحل للاستجمام).

II . المنطقة الصحراوية . شبه الصحراوية ذات التوتر البيئي قليل الاعتدال (الصحراوية، الصحراوية القاحلة، الصناعة النهريّة، الجبليّة الجرداء). تم تمثيل هذا الوضع على خريطة بمقياس 1/3700000 انظر المصور رقم (1) المناطق البيئية الطبيعية في سورية

1 أحمد الجلاّد، جغرافية السياحة، 1988، ص135.



المصور رقم (1) المناطق البيئية الطبيعية في سورية  
I. المنطقة الغربية من سورية. II. المنطقة الصحراوية وشبه الصحراوية

2. تقويم الوضع البيئي: تم تقسيم المنطقة الغربية من سورية (ضمن حدود المنطقة البيئية الطبيعية الواحدة إلى 4 مناطق بيئية طبيعية فرعية في المنطقة الغربية من سورية هي: الحراجية الجبلية، الساحلية الزراعية، الساحلية الاستجمامية، الساحلية الصناعية) انظر المصور رقم (2).



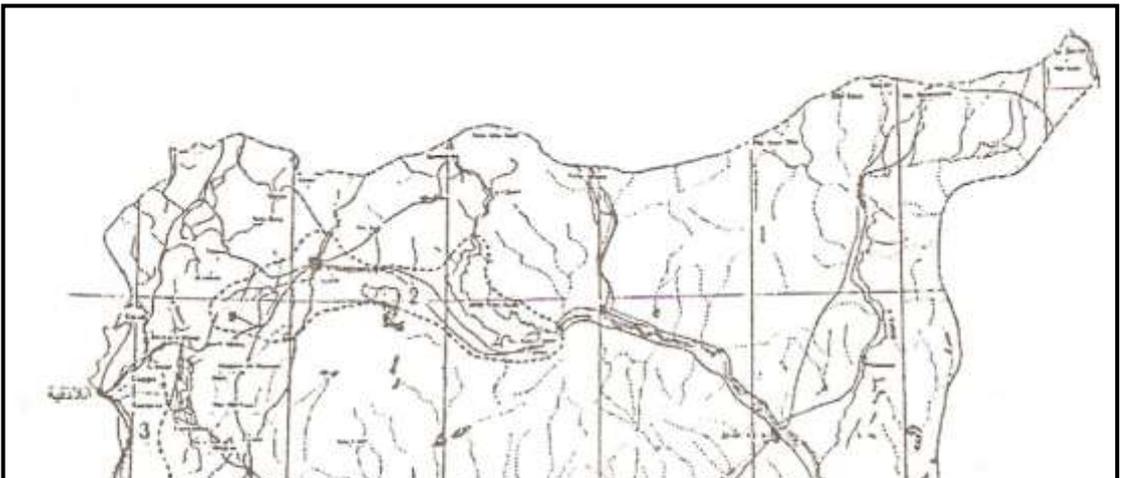
### المصور (2) يبين المناطق البيئية الطبيعية لغرب سورية

- 3 . نتيجة لتحليل خرائط البنية التحتية للسياحة والاستجمام والتقسيم الإداري: قمنا بتحديد البنية المكانية (درجة الاستثمار السياحي والاستجمامي) للمنطقة الغربية من سورية. البنية المكانية: يتحدد التخصص المعاصر للمجمع الوطني للسياحة والاستجمام للقطر (وخصوصاً مجمع السياحة والاستجمام غرب سورية) بواسطة المكونات التالية:
  - 1 . مجمعات الاصطياف الحالية التي جرى تصميمها وبنائها باستخدام التكنولوجيا المتطورة (ابن هاني وغيرها).
  - 2 . المناطق الغنية بموارد الاستجمام التي تتميز بالمرحلة الأولى من الاستثمار السياحي والاستجمامي برأس مال مستقبلي ينتظر من مستثمريه (رأس البسيط، أرواد).
  - 3 . مراكز تقليدية للاستجمام (كسب، صلنفة، مشتي الحلو...).وتم إبراز 5 نماذج من المناطق هي: منطقة الاستثمار الزائد، منطقة الاستثمار العالي، منطقة الاستثمار المتوسط، منطقة الاستثمار الضعيف، وغير المستثمرة عملياً في السياحة والاستجمام انظر المصور رقم (6).
- 4 . عموماً ما زالت الدراسات المتعلقة بالتقسيم الإقليمي الاقتصادي التكاملية أو القطاعي (السياحي) متواضعة ومحدودة جداً، ولم تتم أي دراسة لتحديد الأقاليم الاقتصادية أو السياحية للقطر، وهناك محاولة في التقسيم الإقليمي

السياحي قام بها الباحث في عام 1995م. وعموماً تتم عملية التقسيم الإقليمي السياحي بهدف التخطيط الإقليمي واستشراف آفاق السياحة واستخدام الموارد السياحية المتاحة والتأسيس العلمي للتنظيم المكاني السياحي، وتم إعداد دراسة متكاملة حول التقسيم الإقليمي الطبيعي السياحي لأراضي الجمهورية العربية السورية للباحث ثم فيها تقسيم أراضي الجمهورية العربية السورية إلى أقاليم (المصور، 3).

### موارد التراث الطبيعي في الإقليم الغربي السوري:

يضم التراث الطبيعي في المناطق الساحلية قدراً كبيراً من المعالم والأراضي والحياة البرية المتنوعة ولا تختلف البيئة البحرية على امتداد الساحل السوري عنه في ذلك. وعلى الرغم من أن العديد من المعالم الطبيعية تعد وجهات سياحية إلا أن التنمية السياحية قد تترك آثاراً سلبية على البيئة. إذا لم يتم الاختيار السليم لمواقعها والتخطيط لها بعناية. وما يزيد المسألة تعقيداً أن التنمية عادةً ما تتم في مناطق حساسة بيئياً تجاه قدوم الزوار إليها. وبغرض الدراسة التقييمية واستناداً إلى نوع المعلومات التي تم جمعها والتنمية الحضرية فقد تم تقسيم الموارد الطبيعية إلى مجموعات كوجهات سياحية محتملة:



### المصور (3) التقسيم الإقليمي الطبيعي السياحي لأراضي الجمهورية العربية السورية

- 1 . المعالم الطبيعية ذات المضمون الجمالي أو الترفيهي وتتضمن:
  - . مناظر طبيعية تتمازج فيها بشكل متجانس عناصر الفرادة والتشويق: البحر، الجبل، الغابة.
  - . الجبال والأودية والمغاور.
  - . السواحل الصخرية والرملية.
  - . الغابات ودرجة الغابية وتركيب وبنية الغابات.
  - . الموارد المائية: وجود شبكة هيدروغرافية جيدة وبحيرات اصطناعية (سدود، أنهار...)
- 2 . أنواع ومواقع ومعالم التراث الطبيعي:
  - الموارد التي تم مسحها من خلال البحث تظهر في (الجدول، 3):

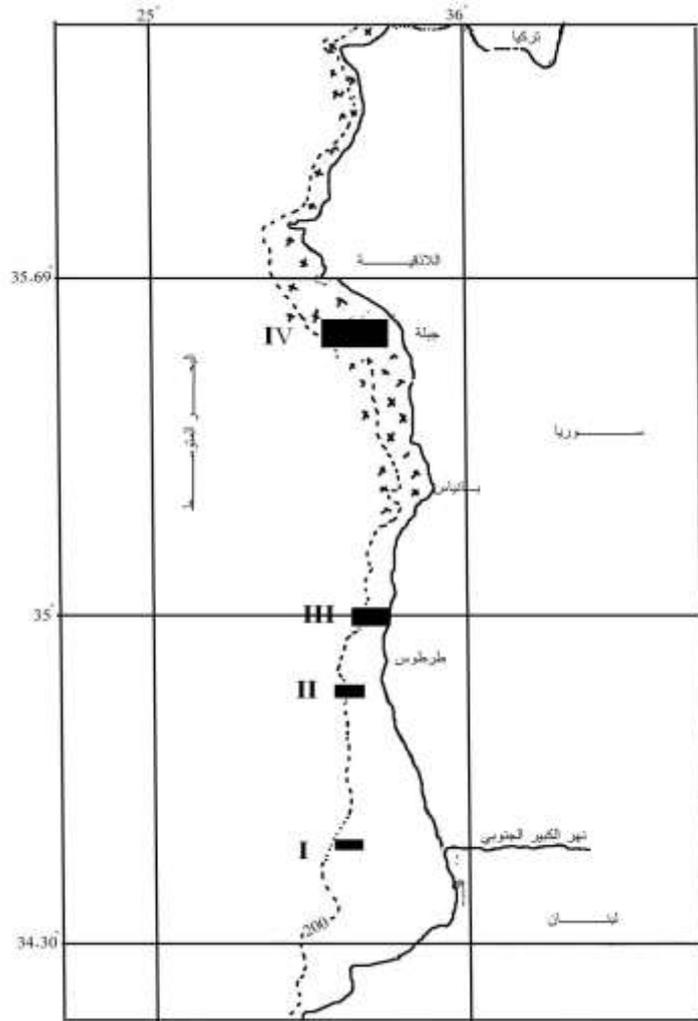
الجدول (3) أنواع المعالم الطبيعية

ينابيع	الجبال
جزر	الأودية والمغاور
نتوءات صخرية	بحيرات (اصطناعية)
غابات وأراضي حراجية	السواحل الصخرية



		والإسفنجيات	
مقترحة	1500 هـ	للإسفنج والقشريات والرخويات	جنوب جزيرة أرواد
مقترحة	3000 هـ	قشريات . أسماك . إسفنج	شمال مدينة طرطوس جزيرة النحل
مقترحة	5000 هـ	سلاحف (كون الشاطئ رملي)	شمال اللاذقية (جنوب جبلة)

وكما نلاحظ من الجدول (5) فإن هذه المحميات تتراوح مساحتها بين 500 و 5000 هـ كما يظهر (المصور، 5) المواقع المقترحة لإنشاء المحميات.



المصور (5) مخطط للشاطئ السوري يبين عرض الرصيف القاري حتى عمق 200م والمواقع المقترحة لإنشاء المحميات البحرية<sup>2</sup>

- \* الطقس لا يعد من موارد التراث الطبيعي إلا أنه عامل مهم ومؤثر في التنمية السياحية.
- . وتقسم المواقع والمعالم ذات المقومات السياحية وفقاً لبرنامج البيئة إلى قسمين:
- . بيئات طبيعية.
- . البيئات حضارية (من صنع الإنسان).

2 أديب، سعد، ندوة علوم البحار، جامعة تشرين، 25 . 2007/6/26.

### دور التراث الطبيعي في السياحة:

يكمن الدور الرئيس للموارد الطبيعية السياحية في توفير وجهات سياحية جذابة يمكن تطويرها لتحقيق المتعة للزوار والمجتمع المحلي وللمساهمة في الاقتصاد المحلي دون الإضرار بالموارد أو المجتمع المحلي. بمعنى أن يدار المورد ويحافظ عليه ضمن إطار مستديم. وبهذا المفهوم فإن مادة التراث وتشكل تكون وجهة سياحية بحد ذاتها. إلا أنه من الضروري الإقرار بأن ليست كل الموارد الطبيعية التي تحتوي على مقومات سياحية هي بالضرورة ملائمة لأن تستغل سياحياً، فبعض الموارد (المحميات المحظورة) غير صالحة للسياحة لأن السياحة تضر سلامتها ووجودها. أما النظم البيئية الأقل حساسية تجاه السياح فقد تلائم فئات معينة من الأسواق السياحية. ومن أمثلة ذلك السياحة البيئية التي يسمح فيها بوجود عدد محدد من الزوار وفق شروط وضوابط دقيقة مما يسمح باستغلال المورد ضمن طاقتها الاستيعابية، من جهة أخرى هناك حاجة إلى ضمان الاستقرار في الوجهات السياحية الطبيعية لتلبية الطلب السياحي الكبير عليها، مع موازنة الضغط السياحي على البيئات الحساسة.

### التوعية والتعليم:

من أهم الأدوار التي تلعبها الموارد الطبيعية كوجهات سياحية أنها تؤدي تعريف الجمهور وتوعيته بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها، وهذا أحد أهداف هيئة حماية الحياة النباتية وإنماءها.

### التنمية الاقتصادية والإقليمية:

تعد الإدارة الواعية السياحة من أفضل السبل للترويج لبرامج حماية البيئة، كما أن السياحة وسيلة فعالة لتحقيق الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية وفي جهود التنمية الريفية المستدامة لاسيما في المناطق ذات المقومات المتواضعة.

هذا وللسياحة مفعول إيجابي على الاقتصاد الإقليمي حيث أنها بمثابة المحرك الذي يدفع إلى تحسين البنى التحتية اللازمة لخدمة القطاع السياحي. كما أن السياح يستخدمون هذه الخدمات ويساهمون في دفع نفقاتها. وبإيجاد التوازن الدقيق بين مستوى الطلب ومستوى التوفير يمكن تحقيق الفائدة البيئية المتمثلة في تقليل حجم التلوث.

### ثانياً: تأثير السياحة في الوضع البيئي للساحل السوري:

يقع الشريط الساحلي على البحر المتوسط تحت تأثير النشاط البشري ولا يعتبر الساحل السوري على المتوسط استثناءً في هذا المجال. ولكن وضع الساحل السوري واقع في خطر جدي بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة. يمتد الساحل السوري المتوسطي مسافة 183 كم ويتميز بتنوع مناظره الطبيعية مقارنة بالمناطق الصحراوية الداخلية. كما يشهد زيادة ملحوظة في عدد السكان في السنوات الأخيرة (إذ زاد عدد سكان المنطقة الساحلية منذ عام 1960 وحتى 1995 بمقدار 2.5 مرة). فإن حصة المواطن السوري من الشاطئ متدنية جداً لأن حصتنا من الواجهة البحرية بالمقارنة مع البلدان المتوسطية الأخرى. ويشكل الإقليم الساحلي أقل من 25% من المساحة الإجمالية للقطر في حين يشكل الشريط الساحلي فقط 10% من مساحة الإقليم الساحلي لكنه يضم على الأقل 40% من سكان الإقليم الساحلي أي حوالي 800 ألف نسمة وبذلك تزيد الكثافة السكانية الحالية في الشريط الساحلي عن 1.800 فرد/كم<sup>2</sup> وهي

من أعلى الكثافات في القطاعات المجالية في القطر وتدل بحد ذاتها على مدى شدة الضغط السكاني على البيئة عدا الضغوط الاقتصادية الشديدة أيضاً.

وقد أدت التنمية الاقتصادية للقطر إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مساحة محدودة من الأرض إلى ظهور تنافس حاد بين: . الاستثمار من أجل السياحة.

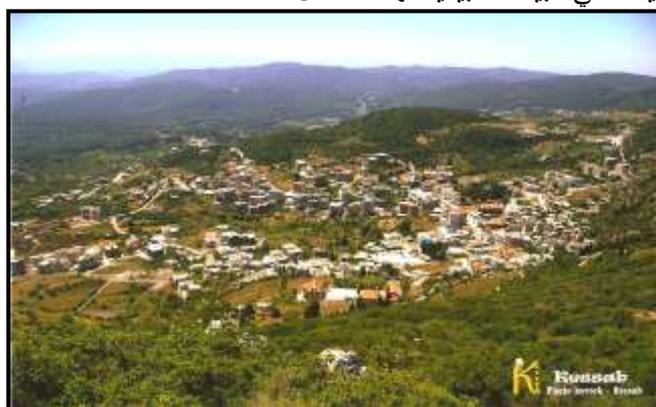
. الاستثمار من أجل الصناعة.

. الاستثمار من أجل صناعة مواد البناء.

. الاستثمار من أجل الزراعة.

. الاستثمار من أجل المرافق.

وقد أدى تطور حالة التنافس هذه، التي لم توقفها القوانين النافذة ولا تدابير حماية البيئة، إلى تلوث خطير للبيئة سوف يتضاعف في المستقبل القريب وتبين (الصورة، 1) الاستثمار العشوائي للساحل السوري في حين يبين الجدول (6) التأثيرات السلبية للسياحة في البيئة الطبيعية لهذا الساحل.



الصورة (1) الاستثمار السياحي العشوائي للساحل السوري

الجدول (6) التأثيرات السلبية للسياحة في البيئة الطبيعية للساحل السوري

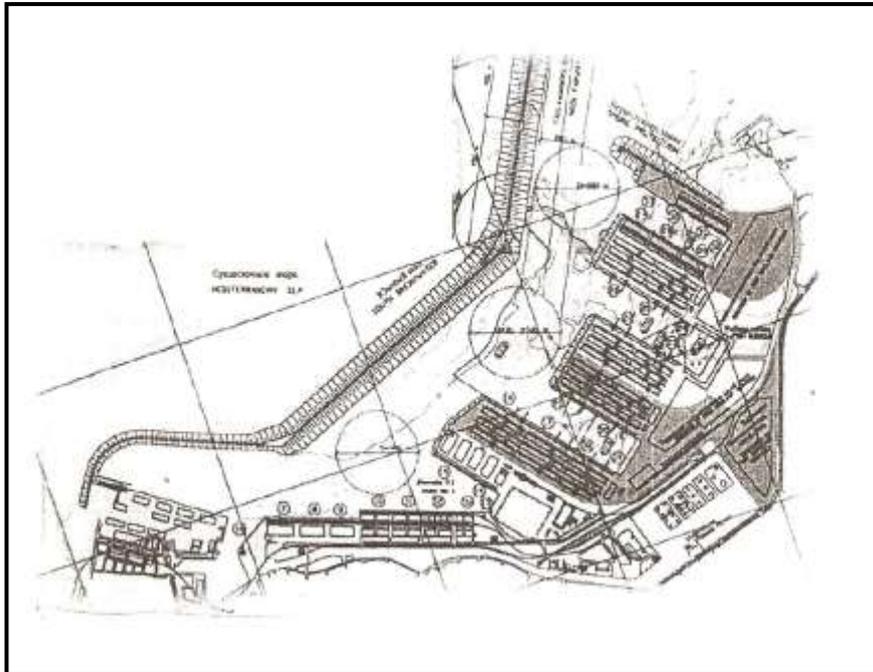
العامل المسبب	الأثر على البيئة الطبيعية	الإجراء
حمولة سياحية زائدة	. تغييرات بيئية غير قابلة للتجدد. . زيادة في الطلب على الخدمات.	. تحديد السعة السياحية . تنظيم العمل
التوسع العمراني	. تعرض المنظر الطبيعي للتغييرات. . تعدي على المساحات الخضراء وعلى الريف.	. تخطيط وتنظيم وظيفي . مراعاة البيئة . إعادة التوازن
ممارسات استجمامية عشوائية	. غياب كامل للغطاء العشبي والنباتي وخلل وإزعاج للحياة البرية.	. تدابير وإجراءات تعليمية
التلوث: . ماء وهواء وترية . الضجيج . نفايات . حرائق غابات	. خطر صحي، تأثير بيئي . إزعاج . تشويه . أخطار صحية . أوبئة . تشويه . خطر	. فحص مستمر ومعالجة . مراقبة + تخفيف الحمولة . معالجة . نقل وترحيل مستمر . مراقبة دائمة . تأهب استعداد
تكنولوجيا النقل والسرعة	. تدهور في الغابة والترية والنبات وحوادث وإزعاج	تعليمات مرورية وإشارات لتحديد السرعة

وضع ضوابط ومنع	. تغير في التوازن البيئي (جمع فطر، صدف، حصى على الشاطئ...) )	جمع والتقاط بمكان الاستجمام
----------------	--	-----------------------------

### الشريط الساحلي والتعديت البيئية والتنظيمية:

يحتل الساحل السوري حيزاً جغرافياً ضئيلاً مقارنة بالأقاليم الجغرافية السورية الأخرى، لذلك فإنه يشهد مقارنة بالأجزاء الداخلية للقطر ازدياداً هائلاً بأعداد السكان، ولكن على أرض الواقع هناك مخاطر تهدد النطاق الساحلي لا تقتصر على التلوث بأشكاله المختلفة وتدهور الموارد البيئية البحرية على أهمية ذلك وإنما تتعداه على شكل آخر يتجلى بالهجرة العمرانية السكنية أو الاقتصادية إلى الشريط الساحلي وبالأخص واجهته البحرية أي الشواطئ الطبيعية البكر التي تتحول بصورة متسارعة إلى شواطئ صناعية. فالشريط الساحلي بما فيه الشاطئ أخذ بالتحول إلى ما يشبه مدينة متصلة طولياً وشرطنجياً تتخللها مناطق شعبية ريفية عشوائية عمرانية وتضم منشآت صناعية كان من الممكن إقامتها في منطقة الهضاب الخلفية بعيداً عن الساحل ولم يعد هناك سوى القليل من المناطق الطبيعية وبحالة حرجة حيث تتزايد المنشآت الصناعية وبشكل مضطرب في المناطق الساحلية ويظهر ذلك بشكل جلي على جانبي أوتوستراد اللاذقية طرطوس.

فالواقع أنه يعترى شريطنا الساحلي فوضى وتعديت بيئية وتنظيمية، فمثلاً تحولت مدينة اللاذقية من مدينة بحرية إلى مدينة داخلية بسبب الموقع الخاطئ الذي اختير لتوسيع المرفأ الذي أخذ معظم الواجهة البحرية للمدينة ويلاحق المرفأ المبنى الاستثماري للمنطقة الحرة المرفئية في إحدى أجمل النقاط على الشاطئ إضافة إلى الهجوم السريع والعشوائي للبناء والتوسع الأفقي رغم كل القرارات والقوانين والتوجهات في التشدد لكبح جماح مخالفات البناء، وكل هذا يساهم يوماً بعد يوم في انحسار الغطاء الأخضر الذي تمتاز به المنطقة الساحلية وفي قتل المزيد من الأراضي وتضييق المساحات المخصصة للزراعة الضيقة أصلاً وإنتاج السلع الغذائية.



مخطط (1) يبين صورة توضح توسع المرافق

### فتنة وجاذبية وانسجام الساحل السوري:

قامت الأمم المتحدة في الفترة ما بين عام 1988 وعام 1990 ضمن أطر برنامج بحر لازوردي أزرق بأبحاث بيئية على الساحل السوري. دلت نتائج الأبحاث هذه على وجود تلوث (بدرجات مختلفة) في الحوض الساحلي وفي الرمال البحرية، والهواء، والتربة بسبب الصناعة وزيادة الملوحة. إلى جانب مصادر التلوث الصناعية والسكنية والزراعية، تساهم السياحة في تلوث البيئة المحيطة. يظهر التأثير السلبي للسياحة في البيئة المحيطة عندما يتمركز المستجمون فوق مساحات محدودة من الأرض في أوقات "النزوة" ومن خلال وسائل النقل الخاصة والعامة، ومن أعمال البناء (الفنادق، المجمعات السكنية والسياحية، قرى السياحة والاصطياف) التي تجري بشكل عشوائي، انظر (الصورة، 2).



الصورة (2) السياحة العشوائية على الساحل السوري

### التوسع في استثمار الأرض من أجل الاستجمام:

تحتل سورية المركز العاشر بين دول البحر الأبيض المتوسط، والثامنة عشر من حيث مساحة الأرض المستثمرة من أجل السياحة والاستجمام. تشكل هذه المساحة 10 . 50 كم<sup>2</sup> (بموجب التقديرات المعيارية المختلفة) بالنسبة للمساحة الإجمالية للساحل السوري التي تشكل 5.5 ألف كم<sup>2</sup> وهو رقم أكثر من متواضع. مع ذلك فإن المجمعات السياحية متوضعة بشكل كثيف فوق الأراضي الساحلية إذ تتركز حوالي 50% من العقارات المخصصة للسياحة والاستجمام على الساحل السوري (حوالي "5" كم<sup>2</sup> من المنطقة الساحلية) بكلمات أخرى، تم تعمير وإشادة الأبنية والمنشآت السياحية بوتيرة عالية جداً في منطقة الشريط الساحلي السوري بطول 10 كم ويعرض 0.5 كم (بمساحة 5% من الساحل السوري).

يخيل للوهلة الأولى بأن هذا الترابط ضئيل جداً ولكنه يكتسب أبعاداً مؤثرة إذا ما أخذنا بالحسبان بأن الشريط الساحلي بطول 10 كم المؤلف من الأبنية الضخمة التي غالباً ما يسكنها الناس صيفاً، كما يجب أن نأخذ بالحسبان بناء هذه المنشآت في الأماكن العذراء المقفرة غالباً وضمن الأراضي الثمينة بيئياً (رأس ابن هانئ ورأس البسيط). مرغمة بذلك الطبيعة على التراجع. مثال حي على ذلك هو الوضع القائم في رأس البسيط، حيث أزيلت الغابات الملاصقة لبحر من جوانب الأبنية والمنشآت السياحية التي بنيت عشوائياً وبصفة غير قانونية، هذا وقد ظهرت على الشواطئ منشآت معادية للبيئة ولا تتسجم معها أبداً وتعرض المنظر الطبيعي في عمق هذه المناطق إلى تغييرات لا تقل عن تلك التي طرأت على المناطق المتاخمة للبحر. إذ تبدو المنشآت السياحية المبنية على رؤوس الجبال التي يمكن مشاهدتها من طريق كسب، أو فندق شام بالاس بالقرب من مدينة صافيتا غير متناسقة وغير منسجمة مع المنظر الطبيعي المحيط بها. وهي تثبت التسرع وعدم التأمل في تنفيذ الشكل المعماري لها والذي لا يتماشى في حال من الأحوال مع الوسط المحيط بها ولا يتطابق مع التوجهات العصرية للبناء. لا يتطلب الأمر براهين على تأثير المنظر الطبيعي والشكل المعماري على الحس البشري، مع أن العمارة لا تعتبر قاعدة لتطوير السياحة لكن هي أحد العوامل التي تحدد هذا التطور.

### عوامل تلوث البيئة:

تبين أن السياحة هي أحد المستثمرين الأساسيين للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تحتل المركز غير الأخير كمصدر من مصادر تلوث الشواطئ، واستهلاك المياه، والسبب في كثافة حركة السيارات، وتدمير الآثار التاريخية، والكثبان الرملية الساحلية، والطغيان المحيط بالغطاء النباتي للتربة. وهو وضع ينذر بالخطر إذ يزداد سكان المنطقة ويزداد استهلاك المياه سنة بعد سنة. وسوف يصل استهلاك السياح المحليين للماء 300 لتر للشخص الواحد في اليوم في عام 2025 (الجدول 7).

الجدول (7) المتطلبات المائية للاحتياجات المعيشية للشخص /لتر/يوم

السنة	السياحة الدولية	السياحة الوطنية
1994	250	150
2000	275	175
2025	300	200

إن عدم وجود منشآت تنقية للمياه العادمة وعدم إمكانية معالجة القمامة تمثل عائقاً جدياً يقف في طريق التنمية السياحية، لأن نظافة المياه والشواطئ تعد أحد الشروط الأساسية الواجب توفرها للسياح والمستجمين. مع ذلك فإن وضع البيئة المحيطة (وخصوصاً المناظر الطبيعية ومياه الشواطئ) لم يصل إلى النقطة الحرجة، والضرر الواضح جداً الذي ألم بالطبيعة الناتج عن السياحة غير المنتظمة (تجمع عدد كبير من السياح والمصطافين والمستجمين في مكان واحد وعدم توفر المرافق الصحية ومياه الشرب).

### استراتيجية وتكتيك الاستثمار المستقبلي للساحل السوري من أجل السياحة والاستجمام:

لدى تحليل الأوضاع الحالية لاستثمار الساحل السوري من أجل السياحة والاستجمام لوحظ بأن هنالك 5 نماذج من المناطق: 1. مناطق غير مستثمرة كلياً. 2. مناطق قليلة الاستثمار. 3. مناطق متوسطة الاستثمار. 4. مناطق عالية الاستثمار. 5. مناطق زائدة الاستثمار (مشبعة). انظر المصور (6).

يدل تحليل اتجاهات استثمار الساحل السوري والجبال وسفوحها المتاخمة له من أجل السياحة والاستجمام على زيادة كبيرة في "الحمولات" على البيئة في المستقبل القريب، إذا كان الوضع الراهن لأمر السياحة مطمئن إلى حد ما فإنه يوحي بالخطر الأكيد في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك فمن المتوقع حدوث تطور شديد وتوسعي لأشكال الإنتاج الزراعي في المراكز الزراعية الهامة (صافيتا، الشيخ بدر، الدريكيش، القرداحة، الحفة) وزيادة القدرات الصناعية في المنطقة الغربية من سورية.



المصور (6) مناطق الاستثمار للسياحة والاستجمام في الساحل السوري

يقضي سيناريو مخطط التصور المستقبلي للصناعة الوطنية بأن مستقبل السياحة الوطنية متعلق بالتطور المتبصر والمتوازن لمنطقة الساحل السوري فقد تضمن "المشروع الأزرق" بعض الاتجاهات الأساسية التالية:

- 1 . الاعتمادات المالية (المستثمرون الأجانب ورأس المال المحلي).
- 2 . الشروط والمطالب البيئية (التوضع في وسط بيئي نشيط)، المحافظة على الطبيعة (الكثبان الرملية، المستنقعات، المحميات أو المناطق المطلوب حمايتها والمعالم الجغرافية والجيولوجية، والصخور الساحلية وغيرها) أو الأجزاء النادرة في الطبيعة (الرؤوس البحرية، قمم الجبال وغيرها).
- 3 . التكيف مع المنظر الطبيعي (اللاندشافت) المحيط، أخذين بالاعتبار الخصائص والمواصفات العمرانية (العوامل الطبيعية، والتاريخية والاجتماعية، والمعمارية الأثرية، والبشرية والثقافية).

اعتماداً على ما ذكر أعلاه يقضي "المشروع الأزرق" وضع الحماية على منطقة أم الطيور، وصليب التركمان والكثبان الرملية جنوبي اللاذقية، وغابات صلنفة. مع ذلك نشير بأسف إلى استدرج المناطق الثلاثة الأولى إلى المشاريع السياحية. يفترض بالتدابير المزمع القيام بها أن تعيق تنفيذ المشاريع السياحية الحالية والمستقبلية وتمنعها (نشير هنا إلى أنه من غير الممكن أو المنطق عدم الاعتراف بأساس وشرعية الشروط البيئية).

انطلاقاً من هذا التوجه يسعى "المشروع الأزرق" إلى تحديد إمكانيات تطور السياحة والاستجمام ليس بالنسبة لسورية فحسب، بل ولجميع دول حوض البحر المتوسط، (الجدول، 8) وبذلك رحبت السيناريوهات المختلفة للنمو الاقتصادي ومؤشرات المقدرة لكل دولة من هذه الدول. تم وضع سورية في المنطقة C فهي تتمتع حسب تقديرات الخبراء بمقدرة كامنة من أجل السياحة والاستجمام تماثل أو تزيد عن مقدرات فرنسا أو اليونان، ولكن الأخيرتان قد وصلتا في كثير من الأمور إلى النهاية في هذا المجال من النشاط السياحي.

الجدول (8) تحديد إمكانيات تطور السياحة والاستجمام بالنسبة لسورية ولجميع دول البحر الأبيض المتوسط حسب (المشروع الأزرق)

منطقة D	منطقة C	منطقة B	منطقة A
=	=	+	-
=	-	=	-
+	+	+	=
+ +	+ +	+	=
+ +	+ +	+	=

منطقة A: فرنسا، ماوناكو، إيطاليا، إسبانيا. منطقة B: دول الاتحاد اليوغسلافي السابق، اليونان، مالطا، قبرص.

منطقة C: تركيا، سوريا، لبنان، مصر. منطقة D: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

++ مرتفعة جداً + مرتفعة = معتدلة - ضعيفة

### عوامل الجذب السياحي في سورية:

إن تنوع منظر سطح الأرض في سورية (لاسيما المنطقة الغربية منها) والحمولات السياحية المعتدلة، والمناخ الملائم، والقوة العاملة الرخيصة نسبياً، وعدد السكان المرتفع (18 مليون نسمة) والإمكانات الواسعة واستقطاب السياح (من الدول العربية والدول الأوروبية) والمحليين، والغنى بالمعالم الأثرية والتاريخية والمعمارية والثقافية البارزة، وعقلانية الشعب السوري تؤمن للقطر قدرات سياحية كامنة لا يستهان بها (لا تقل عن مقدرة تركيا أو مصر) تسهم في تطوير الأشكال المختلفة من السياحة والاستجمام والعلاج. أما المشكلة التي تعترض ذلك فتنحصر في التالي: هل تستطيع الجمهورية العربية السورية أن توازن التفاعل المعقد بين اقتصاد الإنتاج الصناعي، والاستقرار الاجتماعي، والشروط البيئية وألويات صناعة السياحة وأن تصبح منافساً جديراً للدول المجاورة.

### الاستنتاجات والتوصيات:

1. تنظيم المناطق الساحلية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها الغنية وتنوع المنظر الطبيعي فيها وخصائص المنطقة (تطوير البنية التحتية السياحية وقطاع الجمارك، وإحداث مراكز حدودية، تجهيز وإعادة بناء الطرق، ترميم المعالم الأثرية، تزويد السياح بالمعلومات اللازمة... الخ) وذلك من أجل الاستخدام الأمثل لصناعة السياحة الوطنية.

2. تشجيع السياحة الداخلية وتطويرها (القطاع التاريخي والبشري).
3. تزويد صناعة السياحة بالسلع الضرورية وبكادر خدومي مؤهل، والتنمية القصوى، ودعم الإنتاج السلعي الوطني.
4. تنشيط وتفعيل السياحة على شكل مجموعات وأفواج، وتطوير مجال الخدمات وتنظيم أماكن سياحية جديدة بهدف خلق "توازن سياحي" بين المناطق الساحلية، والجبلية والسفوح الجبلية في القطر (رأس البسيط، رأس ابن هاني، أم الطيور، وادي قنديل، الصنوبر، أوغاريت، عمريت، المجمعات السياحية الجبلية في صلفندة، كسب، سلمى، وادي العيون، مشتى الحلو وغيرها).
5. تنشيط عمل السكان عن طريق تطوير السياحة في تلك الأماكن التي يضعف فيها دور السياحة، أو التي تشهد تطوراً سياحياً غير كافي.
6. تنسيق التعاون بين جميع جهات النشاط الاقتصادي (الوزارات، المؤسسات والمستثمرين العرب والأجانب) الذين يقومون باستثمار الساحل السوري كمنطقة سياحية من الدرجة الأولى.
7. جرد جميع موارد السياحة والاستجمام والبنية التحتية وتقويمها بغية زيادة مردودها الاقتصادي.
8. تطوير الدعاية السياحية (على كافة المستويات) والتأمين المعلوماتي للسياحة (دراسة حالة السوق والطلب، وتقسيم السوق، ونشر الدعاية وإصدار مجلة سياحية حولية وتنظيم المعلومات السياحية، وإقامة الأسواق والمعارض السياحية السنوية).
9. تمويل وتطوير إعداد ملاكات التخصص العالي بالسياحة (الأدلاء السياحيون، المترجمون رؤساء النداء والخدم، مدراء أعمال وغيرهم).
10. ربط وتنسيق البرامج السياحية الخاصة بالسياح الأجانب مع البرامج والخطط الثقافية والإثنوغرافية التي تنظمها وزارة الثقافة (المهرجانات، الاستعراضات والحفلات وغيرها).
11. تنظيم جولات لتعريف السياح الأجانب على الإرث التاريخي والمعالم الأثرية "للحضارة العربية والإسلامية" (قلعة صلاح الدين، رأس شمرا، رأس ابن هاني، مدرج جبلة، عمريت وغيرها).
12. تمويل وتطوير إجراءات وتدبير حماية البيئة الطبيعية.
13. تنسيق الأعمال الخاصة بالاستخدامات المادية (استخراج المعادن، مد الطرق وغيرها) وغير المادية (السياحة) للموارد الطبيعية (باطن الأرض، سطح الأرض، المياه، الغطاء النباتي وغيرها) بين الوزارات المعنية، والمؤسسات وأصحاب الأراضي والمنشآت (وزارة السياحة، وزارة الجيولوجيا والموارد الطبيعية، اللجنة الوطنية للبيئة).
14. تطوير البيئة التشريعية القانونية للسياحة، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للاستجمام (المياه، النباتات، القلاع والحصون وغيرها).
15. تأكيد وتدعيم شبكة مناطق السياحة والاصطياف والقيام بتوزيع مناطق القطر إلى مناطق توظيفية عملية (مناطق متخصصة).
16. تعزيز الجانب البيئي في المجال التعليمي بغية تربية الفكر البيئي لدى سكان القطر (ما قبل المدرسة وفي المدرسة، وفي التعليم الجامعي، والقيام بأنشطة تثقيفية ودعائية وغيرها).
17. إعداد واستخدام الأسس العلمية والتقنية وتكنولوجيا تنظيف وتنقية الهواء والحوض المائي من جميع الملوثات.

- 18 . تمويل وتطوير الأعمال الهادفة للحفاظ على غابات القطر، وتحسين أنواعها وإدخال مناطق الغابات في الاستثمار السياحي والاستجمام.
- 19 . تطوير مركز الأبحاث البحرية في اللاذقية، وتنظيم مراكز لمراقبة البيئة والكائنات الحية تحت الماء (في الحوض البحري).
- 20 . تطوير السياحة البحرية وتنظيم الرحلات البحرية التي تنطلق من المرفأ السياحي في اللاذقية، إعادة بناء مدينة اللاذقية من حيث المخطط التنظيمي الهندسي والمعماري لكي تتوافق مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية العصرية (أولوية أهمية السياحة من المرفأ، التقيد بالشروط البيئية) تأمين العمل المتزن للمطار السياحي، تنظيم مراكز إعداد الاختصاصيين في السياحة والفندقة في مدينة اللاذقية.
- 21 . تنظيم إعادة بناء طرق المواصلات التي تربط مناطق السياحة والاستجمام في القطر مع المدن والمراكز العمرانية الأخرى (مثل تنظيم المواصلات بين رأس البسيط والمراكز السكانية المتاخمة بواسطة السكة المعلقة (فونيكولر)).
- 22 . إعادة تجهيز مساحات إضافية لبناء المساكن الرخيصة والمخيمات السياحية بغية ضبط وتنظيم السياحية والاستجمام "المحليين".

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- 1 . أحمد الجلاذ: دراسات في جغرافية السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- 2 . أحمد الجلاذ: البيئة والسياحة العلاجية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- 3 . أحمد الجلاذ: جغرافية السياحة/ جغرافية تطبيقية، الجزء الثاني، القاهرة، 2000.
- 4 . أديب سعد: ندوة علوم البحار، سورية، جامعة تشرين، 25 . 2007./6/26
- 5 . جلال بدر خضرة وعلي دياب: جغرافية السياحة والخدمات، منشورات جامعة تشرين، 2005 . 2006.
- 6 . خالد مقابلة وفيصل الذيب: صناعة السياحة في الأردن، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2000.
- 7 . صلاح الدين خريوطي: السياحة صناعة العصر، دمشق، 2002.

8 . سمير المنهراوي. وعزة حافظ: دليل الدراسة البيئية. تخطيط وإدارة وتنفيذ الدراسة البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، د.ت.

9 . نبيل زعل الحوامدة وموفق عدنان الحميري: الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرين، عمان، الأردن، 2006.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 – ALAEF E. *sotcialnaia N Economicheskaia Geographia* Moscow, 1983, 266-270.
- 2 – APRAMOV. M., *Geographia Serves, Mise*, 1985, 35-41.
- 3 – AZAR, B., *Economeka N orgaizatcia Tourisma*, Moscow, 1972, 123-128.
- 4 – ZORIN, G., etc., *Osnove Touristicheskei Deatelnost* Moscow, 2000, 99-110.